وبما ذكرناه اندفع عن المص ما اعترض عليه خطيب مصر انه لا يدخل للرأى في تعيين مفهومات الالفاظ
فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس ولم يحتج الى ما اجاب به المص انى اردت بالناس المشهورين
من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما من المهرة المشهورين واندفع ايضا ان تعريف الفصاحة
بالخلوص مسامحة لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا كما هو الواضح البين المستغنى عن البيان
وتنبيه الشارح المحقق بكون الفصاحة وجودية وكون الخلوص عدمية وتعقبه السيد السند بان حمل العدمى
على الوجودى ممتنع كما في قولك السواد لا بياض لكن التعقب على الايضاح لانه نزاع في ايضاح البديهى ووجه
الدفع ان المص اعترض في مفهوم الفصاحة ما هو احق بالاعتبار في الفهم في كونه مفهوما وجوديا
فكيف لا وهو انسب بالمعنى الذى في اصل اللغة من قولهم فصح اللبن اذا ذهب لباؤه وخلص عن رغوته
وفصح الاعجمى اذا خلصت لغته من اللكنة فالفصاحة الكاشفة او كاشفة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس اللغوى وهو ما ثبت من الواضع لان ما جعله القربونة قاعدة فلن يأتى بمخالف
للقياس الصرفى موافق للقياس اللغوى وانما جعل مرجع معرفة المطابق للقياس التعريف لانه يعرف منه
ثبوته من الواضع اما بانه يجارى القانون واما باستثنائه من القوانين وبيان شذوذه عقيب بيان القانون
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان سواء كان للتنافر في نفس الحروف او للتنافر في كيفيات الحروف
او هى فقال بالتقاء الساكنين مشتمل على تنافر الحروف من حيث كيفياتها ثم هو داخل في مخالفة القياس
ايضا نحو مستشزر في قول امرئ القيس غدائره مستشزرات الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل
عقيب قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل اى رب فرع يزين المتن اسود
فاحم بين السواد اثيث كثير كقنو النخلة هو للنخلة كالعنقود والمتعثكل بكسر الكاف وفتحها اى ذو عثاكل
والعثكال كقرطاس القنو وغدائره اى ذوائبه جمع غديرة مستشزرات اى مرتفعات من استشزره
اى رفعته الى العلى جمع العليا تأنيث الاعلى يريد به اعالى شواة الرأس والعقاص جمع عقيصة او عقصة بكسر
العين وسكون القاف وهى الخصلة المجموعة من الشعر على هيئة الرمانة والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
والعقاصة لا خلاف المثنى كما في الشرح يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الى اقسام وغابت

عقاص

١٢

عقاص في مثنى منه ومرسل وحتى احتاج الى دفعه الى العلى وسيجئ ان مرجع معرفة تنافر الكلمات والحروف هو الحس
لكن لا اعتماد على كل حس بل الحاكم الناقد حس الذوق الذى له سليقة في الفصاحة او اكتساب الذوق السليم
من ممارسة التكلم بالفصيح والتوقى عن التكلم بغير الفصيح وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج
والا لكان مرجعها الى علم المخارج ولا القرب كذلك لذلك ولا لاختلاف الحروف في الاوصاف من الجهر والهمس
الى غير ذلك والا لكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شئ منها اذ الكل مبنى على الغفلة
عن تعيين مرجع السلف وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة من المتباعدات نحو علم وفرح والملتئمة
من المتقاربات نحو جيش وشجى وعن انه لا تفاوت بين مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص
الآخر ومن مال الى ان اجتماع المتقاربات بالمخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة الم اعهد فاجترأ
والتزم فوقع في تصحيحه على ما وقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن لا يتوقف الا على بلاغتها المتوقفة
على فصاحتها لا يتوقف على فصاحة جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح مغمورا فيه
مستورا على الذائقة بفصاحة الكلمات الكثيرة كما تستر الحلاوة الشديدة المرارة القليلة وبعدم فصاحة
كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية الا ترى ان القرآن عربى بحكم الشارع وفيه
الفاظ غير عربية بالرواية عن ابن عباس وعكرمة واجتماع النحاة على ان نوحا وابراهيم وغيرهما اعجميات وذلك
لانه تكلف جدا من غير ذهاب واما ما قال الشارح المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط لفصاحة الكلام فلا يجوز
ان يكون جزء منه غير فصيح فلا يفيد لو تم داعيه الاجل الم اعهد غير فصيح لانه يخالف في اشتراط فصاحة
الكلمات او يؤوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لا يحس بغير الفصيح منها وكذا ما قال من انه
لو كان الم اعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم العجز او الجهل على الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لا يتم لانه لا يجوز
ان يكون ايراده لتعجيز المخاطب عن فهم معنى لفظ آخر بمعناه او لبيان ان غير فصيح في كلام طويل لا يضر
بالفصاحة قال الشارح المتعذر ضبط التنافر لم يتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل قلت لو كان كذلك لم يكتف
بقوله والغرابة نحو الى آخره بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى كما في الايضاح قلت اراد فنصب علامتين للغرابة عدم ظهور المعنى وعدم انس السمع به وتنبه

Copyright © King Saud University